الحكومة السورية تشيد بـ "موضعية" تقرير الدابي.. والمعارضة تعتبره منحازاً وغير مهني

البابا قلق على سورية ويأمل في حل سياسي بوجود مراقبين مستقلين وأنقرة تدعو المعارضة إلى مواصلة تحركاتها بـ «السبل السلمية»

عواصم ـ وكالات: لم يتغير شيء في المشهد السوري بعد اجتماع لجنة المتابعة الوزارية في الجامعة العربية وإصدار بيانها حول التقرير الأولي لرئيس لجنة المراقبين محمد مصطفى الدابي. فقد ازداد التباين بين الحكومة السورية التي رحبت بمضمون التقرير وبين المعارضة السورية التي هاجمت البيان والتقرير واعتبرته منحازا. واستمرت في هذه الأثناء المظاهرات في أكثر من مدينة وبلدة سورية في حمص ودرعا وحماة وادلب وريف دمشق مترافقة بحملة أمنية مستمرة شنتها قوات الأمن السورية مترافقة مع ما يسميه المعارضون الشبيحة وأسفرت عن سقوط ما لا يقل عن 13 قتيلا واكثر منهم من الجرحى والمعتقلين.

فمن جهته، اعتبر المتحدث الرسمي باسم الخارجية السورية جهاد مقدسي أمس أن التقرير الشفهي الذي قدمه رئيس بعثة المراقبين أكد على التعاون التام من قبل السلطات السورية مع البعثة.

وقال مقدسي في تصريح ليونايتد برس إنترناشيونال إن «التقرير الشفهي الذي أحاط به الفريق الدابي اللجنة الوزارية العربية أكد وثبت التعاون السوري في تسهيل مهمة المراقبين العرب ومازلنا بانتظار عودته الى دمشق لنتسلم منه فحوى إفادته».

وفي تصريح إذاعي اعتبر المقدسي ان «مداخلة الدابي كانت واقعية ومهنية»، مشيرا الى انه «كان هناك اعتراف بوجود مسلحين وتمت إدانة العمل الإرهابي».

واضاف «لم يكن هناك تقرير كتابي لكي نعلق على الموضوع»، مشيرا الى ان «سورية مستعدة لتلبية اي طلب لتسهيل عمل البعثة العربية».

ورأى ان «الأمور تبدو في طابعها مهنية حتى الآن وأن الموضوع ليس بيد الفريق الدابي بل بيد المراقبين الذين يقارب عددهم الـ 200».

اتهم المتحدث بعض الدول «بتسهيل دخول هواتف الثريا والمسلحين الى داخل سورية».

وشدد مقدسي على عدم وجود «مبرر للتدويل وانه لا يوجد اي طلب بهذا الخصوص» مؤكدا «الالتزام الكلي بخطة العمل العربية وان الجيش السوري في حالة الدفاع عن النفس».

في المقابل، وجهت المعارضة السورية انتقادات حادة الى عمل بعثة المراقبين واتهمتها بـ«التغطية على جرائم النظام السوري».

ووجهت الهيئة العامة للثورة السورية نداء الى الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي والى الوزراء العرب «نعت» فيه مبادرة الجامعة العربية لحل الأزمة في سورية ودعت الى إحالة الملف السوري الى مجلس الأمن.

وجاء في هذا النداء «اننا في الهيئة العامة للثورة السورية اذ لم نلاحظ انخفاضا في أعداد شهدائنا ولا في مستوى عنف النظام منذ زيارة لجنتكم لسورية فإننا ننعى لكم وللعالم أجمع مبادرة الجامعة العربية بعدما عجزت لجنتها عن وضع الأمور في نصابها وتسميتها بمسمياتها الحقيقية».

واضاف النداء «نذكركم بأن اي مبادرة تدعو للحوار مع نظام الإجرام والإرهاب القابع على صدور الشعب السوري والموغل في دمائه ولا تتضمن الاعتراف الصريح بعدم شرعيته وسقوطه هي مبادرة لا تحقق مطالب الشعب السوري ولا تنصفه».

وطالبت الهيئة العامة أخيرا الجامعة العربية بـ «إعلان فشل» المبادرة العربية و«تحويل الملف السوري الى مجلس الأمن ليأخذ القانون الدولي مجراه في حماية المدنيين».

بدوره، اعتبر مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبدالرحمن في تصريح لـ «فرانس برس» ان «وجود المراقبين بالشكل والطريقة الموجودين فيها حاليا هو خدمة للنظام السوري».

من جانبه، أكد رئيس غرفة العمليات الخاصة ببعثة مراقبي الجامعة السفير عدنان عيسى الخضير أمس اهمية اتاحة الفرصة لبعثة المراقبين لمواصلة مهامها حتى 19 يناير الجاري.

وأوضح الخضير في تصريح للصحافيين ان الخطوات اللاحقة ستتم وفقا لما تقرره اللجنة الوزارية في اجتماعها يوم 19 يناير حيث ينتظر أن يقدم رئيس بعثة المراقبين تقريره بهذا الخصوص.

وشدد الخضير في الوقت ذاته على استمرار الأمانة العامة للجامعة العربية بتزويد بعثة المراقبين العرب بمزيد من الخبرات العربية في الوقت الحالي، مؤكدا انه لدى الدول العربية الكفاءات والمهارات اللازمة لقيام البعثة بتأدية المهام الموكلة اليها.

وقال «وفقا للبروتوكول الذي وقعته الحكومة السورية مع الجامعة العربية يمكن للأمين العام أن يستعين وينسق مع جميع المنظمات لكن نحن لدينا خبراتنا العربية والتوجه الأساسي هو لاختيار مراقبين لهم القدرة على القيام بالعمل الميداني».

وأشار الى أن عدد المراقبين العرب الحاليين في سورية وصل الى 165 مراقبا، موضحا انه ستتم زيادة عدد المراقبين نهاية الاسبوع الجاري الى 200» حيث يتم تجهيز وفد من المراقبين للسفر الى سورية قريبا.

وقد قالت مصادر في بعثة المراقبين العرب ليونايتد برس إنترناشونال إن «دفعات جديدة وصلت أمس من دول الخليج والعراق» وأشارت الى وصول 22 مراقبا عراقيا موضحة أن المراقبين سيتوجهون لأول مرة الى محافظات اللاذقية ودير الزور ومدينة القامشلي.

وتابعت الفرق العربية عملها في ريف دمشق حيث زارت بلدة قدسيا قرب العاصمة دمشق ومستشفى تشرين العسكري.

على صعيد المواقف الدولية، أعرب بابا الڤاتيكان بنيكتوس السادس عشر أمس عن القلق العميق حيال الوضع في سورية وعن الأمل في حل سياسي بوجود مراقبين مستقلين.

وقال البابا في كلمة نقلتها إذاعة الڤاتيكان خلال الاجتماع التقليدي مع الديبلوماسيين المعتمدين لدى الڤاتيكان بمناسبة حلول العام الجديد «أشعر بقلق عميق على سكان البلدان حيث تتواصل الأعمال العدوانية وأعمال العنف لاسيما سورية حيث أصلي ليتم على وجه السرعة وضع حد لسفك الدماء».

وأمل البابا أن «يبدأ حوار مثمر بين القوى السياسية بوجود مراقبين مستقلين كعامل مشجع».

من جانبه، دعا وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو المعارضة السورية الى مواصلة تحركاتها ضد نظام الرئيس بشار الأسد «بالسبل السلمية» وذلك خلال لقاء عقده مع وفد من المجلس الوطني السوري، على ما قال متحدث باسم الخارجية أمس.

وقال المصدر لوكالة «فرانس برس» ان «المعارضة السورية تطالب بالديموقراطية، وقلنا لهم خلال لقاء امس (الأول) انه ينبغي القيام بذلك بالسبل السلمية»، مشيرا الى ان برهان غليون رئيس المجلس الوطني كان من بين اعضاء الوفد العشرة الذين شاركوا في الاجتماع.

بدوره، وصف أنس العبدة عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري التقرير العربي بأنه منحاز وغير موضوعي ويفتقر إلى المهنية وسيشجع النظام السوري على المزيد من القتل.

واعتبر العبدة التقرير ـ في تصريح خاص لتلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» أمس انه يساوي بين الضحية والجلاد ويثبت عدم جدية الجامعة العربية في التعامل مع الملف السوري.

ميدانيا، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن أعمال القمع أسفرت عن مقتل 3 مدنيين برصاص قوات الأمن أحدهم في حماة وآخر قرب دمشق وامرأة في ادلب في شمال غرب البلاد، كما قال المرصد ايضا ان الدبابات «لاتزال تنتشر في ريف حماة الشمالي على الحواجز بين الحواش وقرية قسطون التي يتواجد فيها 12 دبابة وناقلة جند مدرعة والمطلوب من لجنة المراقبين العرب التوجه الى المنطقة فورا من اجل تسجيل هذا الانتهاك لبروتوكول الجامعة العربية».

من ناحيتها قالت الهيئة العامة للثورة السورية ان عدد القتلى أمس ارتفع الى 13 وأن قوات الأمن اقتحمت أحياء في حمص وحماة وريف دمشق وضواحيها. اضافة الى عدد من قرى ادلب ودير الزور.

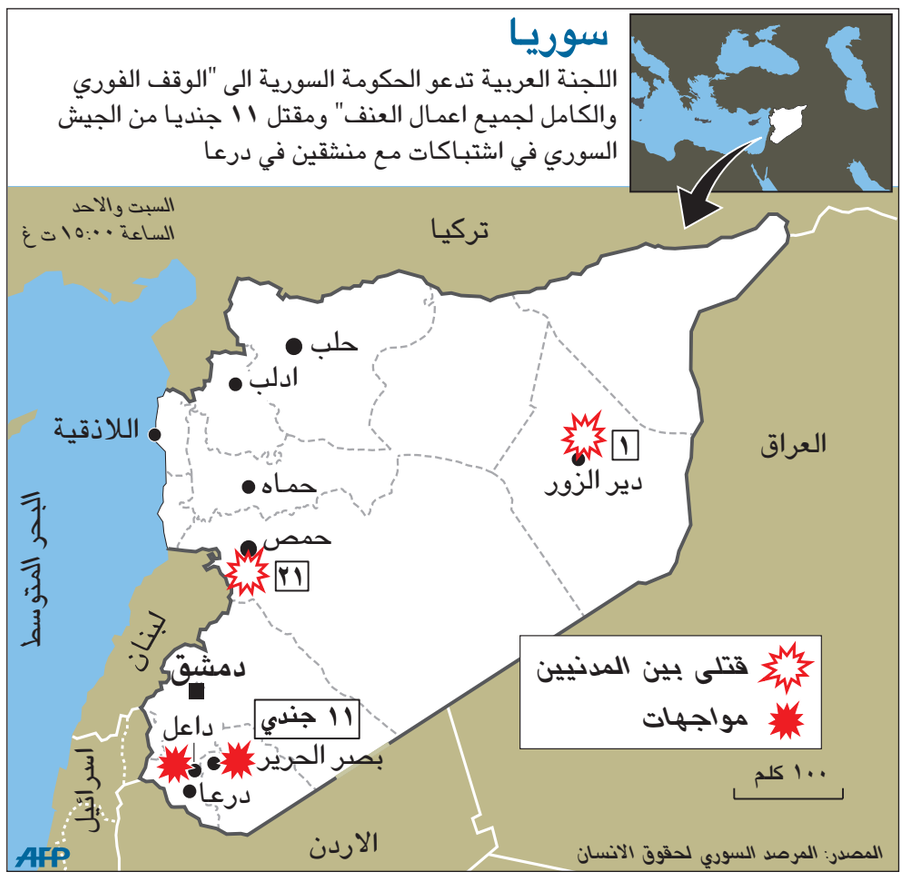

الخارجية السورية تتهم بعض الدول بتسهيل دخول هواتف الثريا والمسلحين

الخضير يؤكد أهمية إتاحة الفرصة لبعثة المراقبين حتى 19 يناير

«الإخوان» ينتقدون تقرير المراقبين ويتهمونه بحماية النظام السوري من اتخاذ موقف دولي

دمشق ـ أ.ف.ب: انتقدت جماعة الاخوان المسلمين في سورية في بيان تقرير بعثة مراقبي الجامعة العربية التي اتهمتها بـ «التغطية على جرائم النظام السوري»، وذلك بعد قرار الجامعة مواصلة مهمة المراقبين التي واجهت انتقادات بسبب عدم قدرتها على وقف عشرة اشهر من اراقة الدماء في البلاد. وقالت الجماعة في بيان يحمل عنوان «بعثتهم لم تعد تعنينا»، انه «غدا واضحا سعي بعثة المراقبين العرب الى التغطية على جرائم النظام السوري، ومنحه المزيد من الوقت والفرص لقتل شعبنا وكسر ارادته»، متهمة البعثة بـ «حماية هذا النظام من أي موقف جاد للمجتمع الدولي».

وندد البيان الذي يحمل توقيع زهير سالم الناطق الرسمي باسم جماعة الاخوان المسلمين بـ «استرسال الأمانة العربية للجامعة العربية في استرضاء النظام السوري حتى قبل استقبال بعثة المراقبين العرب»، مذكرا بـ «شرط وزير الخارجية السوري وليد المعلم الذي جاهر به في مؤتمر صحافي تحت سمع الجامعة العربية وبصرها (قائلا) ان توقيعنا على البروتوكول لا يعني قبولنا بالمبادرة العربية».

وتابع انه بعد ذلك «لم يعد غريبا ولا مفاجئا أن تخرج علينا بعثة المراقبين العرب بتقريرها الذي خلا من اي اشارة الى مسؤولية النظام عن قتل آلاف السوريين، بمن فيهم مئات الأطفال، وبما في ذلك مسؤولية ذلك النظام عن عجز أولياء الأمور عن دفن جثث قتلاهم».

كما اتهم بعثة المراقبين العرب بأنها «تسوي بين الضحية والجلاد، وتوازي بين آلة القتل الرسمية بيد الوحدات العسكرية النظامية وغير النظامية بدباباتها ومدفعيتها وصواريخها، وبين عمليات فردية للدفاع عن النفس، أقرتها قوانين الأرض وشرائع السماء».

«البعثيون الجدد» يعلنون الانقلاب على البعث الحاكم ويدعون للحوار الشامل

لندن ـ د.ب.أ: أعلنت مجموعات بعثية ما قالت انه «بيانها رقم واحد أكدت فيه انقلابها على حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سورية والانضمام إلى الشعب في حراكه ضد السلطات الحالية».

وذكر البيان الذي تلقت وكالة الأنباء الألمانية (د. ب. أ) في لندن نسخة منه، أن «حزب البعث الجديد يعلن عن تشكيل قيادته القطرية الجديدة في سورية والانضمام إلى الانتفاضة الشعبية التي دخلت شهرها العاشر في مواجهة الاستبداد من أجل إقامة الدولة التعددية الديموقراطية المدنية» على حد وصفهم. واضاف البيان الذي حمل تاريخ الأمس: «الحالة المأساوية بررت قيام عدد من الرفاق البعثيين بتشكيل قيادة قطرية مؤقتة، ستدعو إلى مؤتمر قطري عما قريب». وقال: «ستضع القيادة القطرية المؤقتة أمام المؤتمر رؤيتها للتجديد الذي سيطال اسم الحزب وأهدافه وسياسته وكيفية خروجه من الأزمة الحالية وفق مايلي».

وحسب البيان، «سيكون اسم الحزب هو حزب البعث الجديد، وأهدافه، الوحدة الوطنية، والديموقراطية، والتحرير، وتنصب سياسته الداخلية على العمل على إقامة نظام حكم نيابي ـ دستوري، تكون فيه السلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب مباشرة، وتكون فيه السلطة القضائية مصونة ومستقلة عن أي سلطة أخرى، وتتمتع بحصانة مطلقة، وأن يتم تداول السلطة عبر صناديق الاقتراع، حيث سيكون لحزب البعث الجديد شرف الدخول في منافسة شريفة مع باقي الأحزاب دون أي امتيازات».

وأشار البيان إلى أن الخروج من الأزمة الحالية يتطلب، اعتماد خيار الحل السياسي القائم على الحوار الوطني الشامل، واعتبار جميع التنظيمات والأحزاب الموجودة على الساحة السورية مدعوة للمشاركة في هذا الحوار على قدم المساواة، إضافة إلى إقرار آلية عودة الوضع الداخلي إلى حالته الطبيعية، بما في ذلك عودة الجيش إلى مهمته في الدفاع عن الوطن، فضلا عن إجراء المصالحة الوطنية، ووضع وثيقة مبادئ عامة لدستور جديد، وتأليف حكومة وحدة وطنية، وإقرار قانون الانتخاب لمجلس الشعب وتحديد موعد للانتخابات التشريعية ولانتخاب رئيس الجمهورية.

راجحة يزور حاملة الطائرات الروسية

زار وزير الدفاع السوري العماد داود راجحة الطراد الروسي حاملة الطائرات (كوزنتسوف) واطلع على أقسام البارجة واستمع إلى شرح مفصل عن طبيعة المهام التي تنفذها ونوعية السلاح الذي تحمله.

وأكد العماد راجحة في كلمة له على التاريخ العريق للأسطول الروسي والعلاقات التاريخية الروسية السورية القائمة على التعاون والاحترام المتبادل ودور هذه العلاقات في خدمة السلم والأمن وتعزيزهما في المنطقة والعالم.

ونوه العماد راجحة بمواقف روسيا المشرفة إلى جانب سورية في هذه المرحلة مؤكدا ثقته بصلابة هذه المواقف في وجه المؤامرة التي تتعرض لها سورية.

بدوره أكد عظمة الله كولمحدوف السفير الروسي بدمشق أن زيارة حاملة الطائرات الروسية إلى سورية دليل على عمق الصداقة والتعاون الذي يربط بين البلدين وتأكيد على الرغبة المشتركة لتطوير التعاون المثمر بينهما في المجالات كافة.

على صعيد آخر، أكد شيوخ ووجهاء العشائر في سورية وبعض البلدان العربية أن الشعب السوري وقيادته قادرون على حل مشاكلهم بأنفسهم دون أي تدخل خارجي بشؤونهم الداخلية مجددين دعمهم للثوابت الوطنية والقومية لسورية وبرنامج الإصلاح الشامل الذي يقوده الرئيس بشار الأسد.

واستنكر المشاركون بملتقى القبائل والعشائر السورية في حلب الذي ضم نحو ألف شخصية اجتماعية وسياسية ودينية تحت عنوان «الكرد والعرب في خندق المواجهة ضد التدخل الخارجي ودعم نهج الإصلاح بقيادة الرئيس بشار الأسد» الأعمال الإرهابية التي ترتكبها المجموعات الإرهابية المسلحة مطالبين بمحاسبة الارهابيين والضرب بيد من حديد على كل من يحاول المساس بأمن الوطن واستقراره.

وقال المشاركون في بيان لهم إن القبائل السورية بأبنائها الشرفاء هي الرديف الأول للمؤسسة العسكرية لدحر المؤامرات والمتآمرين على سورية وتؤكد التزامها بالثوابت الوطنية وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة داعين أبناء القبائل والعشائر في الدول العربية إلى الوقوف بشكل حازم وأصيل ضد ما تقوم به بعض الدول العربية من حصار اقتصادي جائر على الشعب السوري ودعم بعض القنوات الإعلامية المضللة والمجموعات الإرهابية المسلحة التي تقتل المواطنين الأبرياء. وأكد المشاركون أن القبائل والعشائر السورية تتبرأ مما يدعى مجلس اسطنبول وكل من ينتمي إليه وأنه لا يمثل أحدا من الشعب السوري. وعبر المشاركون عن شكرهم لجميع الدول التي وقفت إلى جانب سورية.

● دمشق ـ هدى العبود

«الشيوخ الفرنسي» يستعد لمناقشة قانون إبادة الأرمن.. وتركيا تترقب وتهدد

باريس ـ وكالات: يستعد مجلس الشيوخ الفرنسي لمناقشة مشروع قانون تجريم انكار الابادة بما في ذلك ابادة الارمن خلال الشهر الجاري في الوقت الذي تترقب فيه تركيا وتهدد باتخاذ المزيد من التدابير «الانتقامية» ذات صلة بالتعاون بين باريس وأنقرة في حالة اقراره.

ويؤكد المراقبون ان هذا النص الذي قررت الحكومة الفرنسية الاسبوع الماضي ادراجه على جدول اعمال مجلس الشيوخ بعد ان مررته الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) في الثاني والعشرين من الشهر الماضي يحظى بفرص وتوقعات كبيرة للتصديق النهائي عليه على ضوء مساندته من نواب اليمين واليسار في نفس الوقت.

وقرار مناقشة مجلس الشيوخ لقانون الابادة قوبل بتهديد فوري جديد من تركيا لفرنسا بامكانية اتخاذ تدابير «انتقامية» في حال تصديق مجلس الشيوخ الفرنسي على المشروع حيث اكد مصدر ديبلوماسي تركي بباريس ان هذه الاجراءات قد تشمل تخفيض التمثيل الديبلوماسي التركي بباريس في اشارة الى احتمال سحب انقرة لسفيرها من باريس ليكون التمثيل الديبلوماسي لها اقل من درجة سفير.

وكان السفير التركي تحسين بورك عاد الى العاصمة الفرنسية امس الاول بالفعل بهدف «متابعة عملية تصويت مجلس الشيوخ على نص القانون» ومحاولة منع اقراره.

ولا تترك باريس فرصة الا وتؤكد على اهمية العلاقات الوثيقة التي تربطها بتركيا وآخرها الاسبوع الماضي على لسان المتحدث المساعد باسم الخارجية الفرنسية رومان نادال الذي قال ان بلاده تعتبر تركيا حليفا استراتيجيا وشريكا مهما وأن «باريس لم تتوقف عن التعاون بشكل وثيق مع انقرة سواء على المستوى الثنائي او في اطار حلف الشمال الاطلنطي (الناتو) اومجموعة الـ 20»..

كما شدد الديبلوماسي الفرنسي على اهمية الجهود التي تقوم بها كل من فرنسا وتركيا لوقف اعمال العنف والقمع في سورية وكذلك لتعزيز السلام والاستقرار في افغانستان فضلا عن العمل على تطوير التعاون في منطقة البحر المتوسط.

وعلى الرغم من هذه التأكيدات تمضي الحكومة الفرنسية والبرلمان ومجلس الشيوخ في طريقهم نحو اقرار مشروع القرار الذي يفرض عقوبة السجن لمدة عام ودفع غرامة 45 الف يورو لمن ينكر وقوع الابادة التي اقترفها الاتراك ما بين عامي 1915 و1916، وكان القانون الذي حظي باقرار البرلمان الفرنسي قد اثار حفيظة انقرة التي استدعت سفيرها في باريس للتشاور، وحظرت الطائرات والسفن الحربية الفرنسية من الهبوط والرسو في تركيا وجمدت اللقاءات السياسية والاقتصادية.

وتعد فرنسا واحدة من اكثر من عشرين دولة تشمل كندا وبلجيكا واليونان وايطاليا وهولندا والڤاتيكان، اعترفت بشكل رسمي بأن عمليات قتل الارمن على يد العثمانيين كانت «ابادة جماعية»..

وتعترف تركيا فقط بسقوط نحو 500 الف قتيل خلال السنوات الاخيرة من حكم السلطنة العثمانية، ولكنها تؤكد انهم راحوا ضحية تجاوزات حصلت في الحرب العالمية الاولى نافية اي نية تركية في ارتكاب ابادة جماعية للارمن.

هولاند يدعو الفرنسيين لعدم جعل ميتران الرئيس اليساري الوحيد وداتي تدعو المسلمين للتصويت

باريس ـ وكالات: دعا فرانسوا هولاند مرشح اليسار إلى الانتخابات الرئاسية الفرنسية الشعب الفرنسي إلى التصويت لصالحه وعدم جعل الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران الرئيس الفرنسي الوحيد الذي ينتمي إلى الحزب الاشتراكي في الجمهورية الفرنسية الخامسة.

جاء ذلك في تصريحات للصحافيين على هامش زيارته أمس الأول لقبر الرئيس ميتران (1981 ـ 1995) بمناسبة الذكرى السادسة لرحيله حيث وضع أكليلا من الزهور تخليدا لذكرى الرئيس الأسبق الذي ينتمي لنفس حزبه اليساري.

وقال هولاند ان ميتران كان رجلا للسلام يحظى باحترام الجميع وخاصة على الصعيد الأوروبي كما كان رجلا للثقافة «قام بمصالحة الوطن مع نفسه»، مشيرا إلى أن التاريخ الفرنسي لا يتقدم بـ «العنترية العقيمة ولكن بالتحرك».

وأوضح أن «فرنسا لكل الفرنسيين الذين يحبونها.. وأن ما يجمعنا أكثر بكثير مما ننقسم حوله».

من ناحيتها، أكدت وزيرة العدل الفرنسية السابقة رشيدة داتي، في مقابلة خاصة مع قناة «العربية» انها ملتزمة التزاما كاملا بدعم الحملة الانتخابية للرئيس ساركوزي، ودعت الجالية المسلمة في فرنسا للمشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة.

وداتي حاليا هي نائب في البرلمان الأوروبي وعمدة الدائرة السابعة في باريس، وتستعد لخوض مواجهة انتخابية محتملة في هذه الدائرة مع رئيس الوزراء الفرنسي الحالي فرانسوا فيون، والذي من المرجح ان يترشح في وقت لاحق.

أردني يحرق نفسه احتجاجاً على ظروفه المعيشية

الحكومة الأردنية تنفي تخطيطها لتأجيل الانتخابات النيابية

عمان ـ وكالات: أكدت الحكومة الأردنية أنها لا تخطط لتأجيل الانتخابات النيابية عن الموعد المبكر المقترح من جهات سياسية عديدة، أي قبل نهاية العام الحالي، معلنة أنها تعد لتقديم مشروع قانون الانتخاب إلى البرلمان في شهر فبراير أو مارس المقبلين، وأنها تتجه في مشروعها إلى اعتماد النظام الانتخابي المختلط، مع الاستناد الى نظام انتخابات 1989.

وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية راكان المجالي في تصريح لصحيفة «الغد» الأردنية، إن الحكومة تعمل منذ قدومها على بحث ووضع مشروع قانون الانتخاب»، مشيرا إلى أن الحكومة في مرحلة وضع اللمسات الأخيرة على النظام الانتخابي في قانون الانتخاب، وهو أمر يحتاج إلى إجراء حوارات واستمزاج لآراء القوى السياسية والفعاليات الوطنية المختلفة.

ورجح المجالي أن تحيل الحكومة مشروع قانون الانتخاب الى مجلس الأمة الشهر المقبل، أو على أبعد تقدير في مارس المقبل بحيث يبحثه المجلس ويقره، كما تتمنى الحكومة قبل انتهاء الدورة العادية للنواب في نهاية ابريل المقبل.

وأوضح أن توجه الحكومة هو مع اعتماد نظام انتخاب 1989، المتمثل في القائمة المفتوحة على مستوى المحافظة على أن يتم تطويره باعتماد نظام القائمة النسبية بصورة ما وهو أمر سيتحدد بصورته النهائية لاحقا وبالتالي سيكون النظام مختلطا.

وردا على الانتقادات التي توجه للحكومة برغبتها في تأخير إجراء الانتخابات، عما كان متوقعا في وقت سابق، وتهرب الحكومة من إجرائها بصورة مبكرة، أكد المجالي أن الحكومة «لا تتهرب، ولن تؤخر الانتخابات، وهي تعمل على إجرائها، في حال استكمال إصدار قانون الانتخاب دستوريا قبل نهاية العام، وتحديدا في شهر نوفمبر المقبل».

في سياق آخر، أقدم مواطن أردني على حرق نفسه أمس في منطقة وسط العاصمة عمان.

وذكر بيان صحافي للمكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام الأردنية انه تم إسعاف الشخص ثم نقل الى المستشفى لتقديم العلاج اللازم له.

بدورها، ذكرت مصادر أمانة عمان الكبرى أن المواطن هو أحد موظفي الأمانة السابقين وعمل لديها بوظيفة «مأمور عهدة» وأحيل الى التقاعد في أول شهر يوليو 2010 بموجب قرار لجنة شؤون الموظفين هو وعدد من زملائه، وحصل على مبلغ تعويض من صندوق الضمان الخاص بموظفي الأمانة بلغ 8 آلاف دينار إلى جانب مبلغ 750 دينارا تسلمها حال تركه الخدمة.

وقالت المصادر إن المواطن المذكور راجع أمانة عمان مطلع العام الماضي 2011 شارحا ظروفه المادية، وطلب منحه قرض الإسكان لموظفي الأمانة بالسرعة الممكنة مما استدعى إدارة الأمانة أن تنظر في طلبه من منظور إنساني حيث تم منحه مبلغ 30 ألف دينار وإعطاؤه أولوية قبل العديد من زملائه لظروف إنسانية.